Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

الفصل الثانى
الشيعة والحكم على الصحابة
أولاً : حكم الشيعة فى الصحابة

١ - الروافض :

سمى الروافض بذلك لرفضهم إمامة أبى بكر وعمر ، رضى الله عنهما ، وقيل أنهم سموا بذلك لكونهم رفضوا الدين ، لأن **زيد بن على بن الحسين بن على بن أبى طالب** خرج على **هشام بن عبد الملك** فطعن عسكره فى أبى بكر ، رضى الله عنه ، فمنعهم من ذلك ، فرفضوه ، ولم يبق معه إلا مائتا فارس فقال لهم زيد : **رفضتمونى** ! ..

قالوا : نعم، فبقى عليهم هذا الاسم (١) .

وهم مجمعون على أن النبى ، ﷺ ؛ نصَّ على استخلاف **على بن أبى طالب** باسمه ، وأظهر ذلك وأعلنه ، وأن أكثر الصحابة ضلوا بتركهم الاقتداء به بعد وفاة النبى ، ﷺ ، وأن الإمامة لا تكون إلا بنص وتوقيف ، وأنها قرابة ، وأنه جائز للإمام فى حال التقية أن يقول : إنه ليس بإمام وأبطلوا جميعاً الاجتهاد فى الأحكام ، وزعموا أن الإمام لا يكون إلا أفضل الناس ، وزعموا أن علياً ؛ رضوان الله عليه ، كان مصيباً فى جميع أحواله ، وأنه لم يخطىء فى شىء من أمور الدين إلا "**الكاملية**" أصحاب "**أبى كامل**" فإنهم أكفروا الناس بترك الاقتداء به ، وأكفروا علياً بترك الطلب، وأنكروا الخروج على أئمة الجور ، وقالو : ليس يجوز ذلك دون الإمام المنصوص على إمامته .

وهم سوى " **الكاملية** " أربع وعشرون فرقة ، وهم يدعون " **الإمامية**" لقولهم بالنص على إمامة **على بن أبى طالب** (٢) .

لقد كَفَّرَ الروافض صحابة الرسول ، ﷺ ، وعلى رأسهم الشيخان ، لقولهم بأنه قد نص على إمامة على نصاً جلياً والصحابة جحدوا حقه فيها غصبوه .. ومتاخروهم كفروا عليا لسكوته عن طلب حقه ، وهو قمة الغلو والتطرف (٣) .

---

(١) الرازى : الأربعين ؛ ١ / ٢٨٨ ؛ تحقيق احمد حجازى السقا ط . مكتبة الكليات الأزهرية ط . أولى ١٩٨٦ م .

(٢) الأشعرى : المقالات ؛ ١ / ٨٨ (٣) يحيى بن حمزة : عقد اللآلى فى الرد على الغزالى ؛ ٧٣ و